البنية التصويرية للاستعارة المكنية وإشكاليتها عند البلاغيين

The Figurative Structure of the Implicit Metaphor and its Problem with Rhetoric Scholars

شعيب يحيى*[1]

[1] جامعة سعيدة، الدكتور مولاي الطاهر، الجزائر

تاريخ الاستلام : 2024/04/22 ؛ تاريخ القبول : 2024/08/09 ؛ تاريخ النشر : 2025/01/15

الملخص

يتحدَّثُ هذا البحثُ عن اختلافِ البلاغيين في مفهوم الاستعارة المكنية، ويحاولُ أنْ يُحلِّلَ كلَّ مفهومٍ منها ورؤيَتَهُ في تحديدِ عناصِرِهَا المساهِمَةِ في بنيتها التصويرية، كالتخييل الذي يُلازمُ قَرِينَتَها، ثم يطرُقُ البحثُ ظاهرة التزاحم أو التعدُّد في التحليل البياني، بين الاستعارة المكنية وغيرها من الصور. ويهدف البحث إلى تجلية التحليلات الأخرى للاستعارة المكنية، كما يهدف إلى حصر التحليلات المُزاحمة لها، لتكون أداة حاضرة في ذهن المُحلل البلاغي. وقد اعتمَدَ البحثُ المنهجَ الوصفيّ التحليليّ، ومقاربة بعض التمثلات اليسيرة.

الكلمات المفتاحية: الاستعارة المكنية، الصورة، التخييل، البنية، المجاز ، البلاغة.

Abstract

This research talks about the difference between Rhetoric scholars in the concept of implicit metaphor. It tries to analyze each concept alone and identifies the elements that contribute to its pictorial structure, such as the imagination that accompanies it. This research also deals with the phenomenon of plurality in figurative analysis, between implicit metaphor and other images. Hence, it aims to clarify other analyses of the implicit metaphor and limit the analyses that accompany it, to be a present tool in rhetorical analysis. The study relies on the descriptive-analytical method and some simple representations.

Keywords: Figure, implicit metaphor, imagination, structure, trope, rhetoric

* Corresponding author's email: yahia.chaib@univ-saida.dz.

مقدمة

تتميّز الاستعارة المكنية بكَونها صورة حيوية مليئة بالإبداع والتأثير، وقد تسابق الشعراء وأهل الإبداع في توظيفها ومحاولة ابتكار الصور الجديدة المتَّسمة بالغموض والجمال. وهذا يرجع لطبيعة بنيتها التصويرية التي ترتكز على إثباتِ صفةٍ لغير صاحبها المعهود، وهي الخصيصة التي شغلت البلاغيين العرب فانكبّوا على تشريحها وتحديد عناصرها التي تُشكّلها، لكنهم اختلفوا اختلافا بيّنا في عمليتهم التحليلية. وبناءً على ما سبق، جاء هذا البحثُ ليطرق كل الرؤى التحليلية التي ارتآها البلاغيون للاستعارة المكنية، مع الإشارة إلى المواضع التي يتزاحمُ فيها تحليلُ المكنية مع غيرها من الصور البيانية. فما هذه الآراءُ المختلفة في مفهوم الاستعارة المكنية؟ وكيف تتزاحمُ المكنية مع غيرها من الصور في التحليل البياني؟ هذه هي الإشكالية التي سيجيب عنها البحث، معتمدا في ذلك المنهجَ الوصفي التحليلي في تناوُل هذه الإجراءات، وذلك وَفق المحاور التالية:

- اختلاف البلاغيين في بنية الاستعارة المكنية. - مزاحمة المكنية للصور البيانية.

اختلاف البلاغيين في بنية الاستعارة المكنية

يُعَرِّف البلاغيُّون الاستعارة بتعاريفَ قد تختلِفُ في شكلها غير أنها تكاد تتَّفِق في مضمونها؛ فالاستعارةُ عندهم هي استعمالُ اللَّفظ في غيرِ ما وُضِعَ له، لعلاقة المشابهة، مع قرينةٍ مانعة من إرادة المعنى الأصلي (يُنظر: مطلوب أحمد، 1983م، ج1ص136).

ولأنَّ العلاقة فيها مَبْنِيَّة على المشابهة جُعِلَت الاستعارة كأنها تشبيهٌ حُذِفَ أَحَدُ طَرَفَيْه، وانْقَسَمَتْ عندهم إلى قِسْمَيْها الشَّهِيرَيْن:

- الاستعارة التصريحية: إذا صُرِّحَ بالمشبَّه به، مثل (رأيتُ أسداً يرمي بالسهام).
- الاستعارة المكنية: إذا حُذف المشبَّه به وكُنّي عنه بأحد لوازمه، مثل (أظفار الموت).

إذا تأمَّلْنَا الاستعارة التصريحية في المثال أعلاه وَجَدْنَا لفظَ (الأسد) لم يُستعمَل بمعناه الحقيقي (أيْ حقيقة الأسد)، بل استُعمل بمعنى آخر مجازي (أيْ رجل شجاع) لتشابهٍ بينهما في صفة الشجاعة، وهذا ينطبق مع تعريف الاستعارة (استعمال اللفظ في غير معناه الأصلي لعلاقة المشابهة).

وإذا تأمَّلْنا الاستعارة المكنية مثل (اغتالَتْهُ أظفارُ الموت)، وجدنا الألفاظَ بمعناها الحقيقي، ولم نَكَدْ نعثر بينها على لفظٍ بغير معناه الحقيقي، فالأظفار هي حقيقة الأظفار، والموت هو حقيقة الموت، وهو ما يبدو متعارضا مع تعريف الاستعارة.

ولأجل ذلك حاول البلاغيون أنْ يفكّكوا بنية الاستعارة المكنية، وتحديد أطرافها، ولكنهم اختلفوا في ذلك على ثلاثة آراء؛ رأيٌ يتبعه جمهور البلاغيين، وهو التحليل الشائع في كتب البلاغة، ورأيٌ اختصّ به **السكّاكي (ت 626هـ)** وهو يخالفهم في أطراف الاستعارة وطريقة انعقادها، ورأيٌ للخطيب **القزويني (ت 739هـ)** والظاهر من كلامه أنه يُخرجها من المجاز ويُدرجها في التشبيه. وتفصيل هذه الآراء كما يلي:

المكنية عند جمهور البلاغيين

مفهومها وتحليلها

الاستعارة المكنية هي أنْ يُذكر في الكلام لفظُ المشبَّه فقط، ويُحذف المشبَّه به ويُشار إليه بذكر لازمه. ومعنى قولهم مكنية أو بالكناية أنَّكَ كنَّيْتَ عن المستعار بشيْءٍ من لوازم معناه ولم تُصرّح به (يُنظر: المغربي ابن يعقوب، 1992م، ج4 ص158). مثل قول الشاعر (ديوان الهذليين، 1965م، ج1 ص3):

وَإِذَا المنيةُ أَنْشَبَتْ أظفارَهَا   أَلْفَيْتَ كُلَّ تَمِيمَةٍ لا تَنْفَعُ

ففي (أظفار المنية) استعارة مكنية، أصلها تشبيه المنية بالسبُع.

المستعار له: مدلول المنية، ولفظه مَذكورٌ بمعناه الحقيقي.

المستعار منه: مدلول السبُع، وهو محذوف، ورُمز إليه بأحد لوازمه وهو أظفار.

المستعار: لفظ السبُع غير المصرّح به، (أو لفظ الأسد أو بحسب التقدير الذي نُقَدِّره).

المكنيةُ إذن هي: أن لا يُصَرَّحَ بِذِكْرِ المستَعَار، بَلْ بذكر لازِمِهِ الدالِّ عليه.

وبعبارةٍ أخرى: إذا قلنا (أظفار المنية) فقد شَبَّهنا (المنية) بحيوان (السبع)، واستعرنا من حيوان السبع اسمه لنطلقه على المنية، وَبَدَلَ أنْ نُصَرِّحَ باسم (السبع) فنُسَمِّي به المنية، قُمْنا بِحَذف اسم السبع لكنْ مع إلحاق بعض لوازمه وصفاته كالأظفار بالمنية.

فهي (استعارة) لأنّنا استَعَرنا اسمَ (السبع) لـ(المنية). وهي (مكنية) لأنه حُذِفَ اسمُ (السبع) وبقِيَ مكانَهُ شيْءٌ من لوازمه يُشِير إليه كنايةً عنه وهو (الأظفار). فالحاصل أن لفظ (السبع) المحذوف هو اللفظ المستعمل بغير معناه عند جمهور البلاغيين.

قرينة المكنية عند الجمهور: (التخييل يلازمُ المكنية)

لابدَّ في كُلِّ استعارةٍ مكنية عند الجمهور مِنْ وُجُودِ مُشبَّهٍ به محذوف، ولازِمٍ مذكور يُلحَق بالمشبَّه هو قرينة الاستعارة. ففي مثل (بكت السماء): المشبَّه به المحذوف هو المرأة، واللازم المذكور هو البكاء (قرينة الاستعارة). ونلاحظُ أنَّ المشبَّه (السماء) قد أُثبِتَت له صفةٌ ليس له، هي صفة (البكاء)، وهذه الظاهرة ظاهرة إثبات صفات المشبه به للمشبه (كإثبات البكاء للسماء) سَمَّاها البلاغيون: التخييل.

أيْ في تشبيهِ السماء بالمرأة وحَذْفِ المشبه به وبقاءِ أحدِ لوازمه؛ هذا استعارةٌ مكنية.

وفي إثباتِ (البكاء) لـ(السماء)؛ هذا تخييل، وأطلقوا عليه اسم الاستعارة التخييلية. فمعنى التخييل عند الجمهور هو "إثبات الشيء لغير ما هو له" (الدسوقي، 1992م، ج4 ص215). وبناءً عليه تُعرَّفُ الاستعارة التخييلية عندهم أنّها "إثباتُ لازم المشبَّه به للمشبَّه" (الدسوقي، 1992م، ج4 ص150). وجعلوا المكنية والتخييلية مُتلازمَتَيْن، إذا وُجِدَتْ إحداهما وُجِدَتْ الأُخرى، وقالوا كُلُّ استعارةٍ مكنية لابدَّ أنْ تكونَ قرينتُها استعارةً تخييلية.

والمُلاحَظُ هنا أنَّ قرينة المكنية (لازم المشبَّهِ به) لفظٌ مُستعملٌ بمعناه الحقيقي، والمجازُ هو في إثبات هذا اللازم للمشبَّه. فهو مجاز في الإثبات إذن، وليس مجازا في اللفظ، أيْ هو هنا من المجاز العقلي (يُنظر: السبكي، 1992م، ج4 ص198-199)، وليس من الاستعارة. فكان الأَحرى -في رأينا- أنْ لا تُسَمَّى قرينة المكنية بالاستعارة التخييلية، بل تُسَمَّى

مجازا عقليا علاقته التخييلية. وقد حاول بعضُ البلاغيين تبريرَ هذا الالتباس في أنَّ (الاستعارة) هنا ليست من المجاز اللغويّ، وهو اشتراك لفظي (يُنظر: المغربي، 1992م، ج4 ص150). فكأنَّ مُصطلح الاستعارة عندهم يحمِلُ دلالَتَيْن.

المكنية عند السكَّاكي

مفهومها وتحليلها

للسكَّاكي مفهومٌ مُغَايِرٌ للاستعارة المكنية، فهي عنده أنْ يكونَ الطرفُ المذكُور مِنْ طَرَفَي التشبيه هو المشبَّه ويُراد به المشبَّه به (ينظر: السكَّاكي، 1987م، ص378).

فيُقال في تحليل مثال (أظفار المنية): شُبِّهَت المنية بالسبُع الحقيقي، وادَّعَيْنا أنها فرد من أفراده، فصار لدينا فردان: فرد معلوم وهو السبع الحقيقي، وفرد ادِّعَائي وهو الموت المُدَّعى سَبُعِيَّتَه، ثم أطلقنا لفظ (المنية) على السبُع الادِّعائي، أي استُعِير اسمُ المشبَّه (وهو المنية) لذلك الفرد الادِّعائي (أي الموت الذي ادَّعَيْنا له السبُعِيَّة)، فَصَحَّ بذلك أنه قد أُطلِقَ اسمُ المشبَّه (وهو المنية) الذي هو أحدُ الطرفين، وأُريدَ به المشبَّه به الذي هو السبُع الادِّعَائي في الجملة وهو الطرف الآخر. ولما أطلقناه عليه أثبتنا له ما يخصُّ السبُع وهو الأظفار (ينظر: الدسوقي، 1992م، ج4 ص205).

- فالمشبَّه: مدلول المنية (الحقيقية).
- المشبَّه به: مدلول المنيّة المُدَّعَى سبُعِيَّتَها، أو نقول هو السبُع الادِّعَائي.
- المستعار: لفظ المنية.

والملاحَظ أنَّ لفظ (المنية) المذكور ليس بمعناه الحقيقي كما هو عند الجمهور، فهو لفظٌ مجازيّ. وأنَّ المستعارَ عنده هو لفظ المشبَّه، وليس المشبَّه به كما هو عند الجمهور.

وبعبارةٍ أُخْرى: إنَّ لفظ (المنية) المذكور في قولنا (أظفار المنية) ليس هو الموت الحقيقي، بل هو شيْءٌ مزيجٌ بين الموت والسبع، أو هو سبُعٌ ادِّعَائيّ أُطلِق عليه اسم (المنية). فاستعرنا من (المنية) الحقيقية اسمها وأطلقناه على هذا المخلوق (السبع الادِّعَائيّ).

وأخذنا من صفات السبع صفة (الأظفار) وأثبتناها للمنية، إضافة إلى صفات أخرى يقتضيها التشبيه تَنْتَقِلُ من السبع إلى المنية كالحيوانية، والبطش. وبالمقابل هناك صفاتٌ أخرى للمنية ستختفي كالتجريدية، لينتُج لنا مخلوقٌ مزيجٌ لا هو منيةٌ ولا هو سبُعٌ، أطلقنا عليه اسم السبُع الادِّعَائيّ.

وتُذكِّرنا هذه الرؤية بقواعد (نقل السمات وتأويلها) التي قدَّمها فنريش (1966م). إذ يرى أنّ المجاز ينتج عن طريق قاعدتين دلاليتين (يُنظر: محمد غاليم، 1987م، ص65):

- نقل السمات من المحمول إلى الموضوع.
- التأويل بحذف بعض السمات الملازمة للموضوع حين تتعارض مع السمات المنقولة.

ففي المثال: (ترقُصُ شقائقُ النعمان مع الأطفال في الحقول)، تنتقل سمات الفعل (ترقص) كصفة الإنسانية إلى (شقائق النعمان). ثم يأتي التأويل بحَذْف بعض سمات الشقائق كصفة النباتية لكونها تتعارض مع صفات الإنسانية. فينتُجُ لنا كائنٌ مجازيّ لا هو نبات حقيقيّ ولا هو إنسان حقيقيّ.

وهذا التحليلُ يكَادُ يُطابقُ ما ذَكَره **السكَّاكي** عن الاستعارة المكنية، فقد شُبِّهَت شقائقُ النُّعمان بالإنسان الذي يرقص. ثمَّ ادُّعِيَ أنَّها صارَتْ إنساناً راقصاً. أيْ: ادُّعِيَ وُجودُ شقائِق نُعْمَانٍ تَشَكَّلَتْ بصورة إنسانٍ راقص. وأُطلِقَ على هذا الشيء

الادِّعَائِيّ اسم (شقائق النعمان). ففي تشبيه (شقائق النعمان) بـ(الإنسان الراقص) انتَقَلَت سمة الإنسانية إلى شقائق النعمان، وحُذِفَت سمة النباتية منها لتعارُضها مع سمة الإنسانية المنقولة.

وقد تناوَل هذا المعنى أيضا من المحدثين العرب "سعد مصلوح"، تحت ما أسماه بـ(المركَّب اللفظي المجازي)، ويعني به: "الاختيار المعجمي الذي تقترن بمقتضاه كلمتان اقترانًا دلاليًّا ينطوي على تعارض –أو عدم انسجام– بمخالفته عن الاستعمال المتوقَّع، ومن ثَمَّ يتولَّد عنه بالضرورة مفارقة دلالية تثير لدى المتلقِّي شعورًا بالدهشة وعدم الألفة" (مصلوح سعد، 2003م. ص201).

قرينة المكنية عند السكاكي: (التخييل لا يلازمُ المكنية)

ذَكَرنا سابقا أنَّ قرينة المكنية عند الجمهور استعارة تخييلية، وأنَّ التخييل عندهم هو إثبات الشيء لغير ما هو، فهو مجاز في الإثبات لا اللفظ، وأنَّ المكنية والتخييلية متلازمتان.

فإذا ما رجعنا إلى **السكَّاكي** وجدناه يوافقهم في أنَّ قرينة المكنية استعارة تخييلية، لكنَّه يُخالفُهُم في معنى التخييل، وفي التلازم بينهما. فالتخييل عنده هو إثباتُ صورة وهمية، عن طريق تشبيهها بصورة حسية (يُنظر: الدسوقي، 1992م، ج4 ص218). والاستعارة التخييلية هي "أنْ تُسَمِّيَ باسْمِ صُورةٍ مُتَحقِّقَةٍ صُورةً عندك وَهمية مَحضة تُقدِّرُها مُشَابهةً لها" (السكاكي، 1987م، ص376)، أيْ هي ما استُعْمِل في صُورةٍ مُتوهَّمةٍ محضة مُشابهةٍ لصورة محقَّقَة.

ففي المثال السابق (أظفار المنية): قرينة المكنية هي (الأظفار)، لأن المنية ليس من لوازمها الأظفار. لكنْ لمَّا شَبَّهنا المنية بالسبُع، وأخَذَ الوهمُ في تَصويرِ المنية بصُورة السبُع، اخترعَ للمنية صُورةً مثل صورةِ الأظفار الحقيقية (يُنظر: التفتازاني، 1992م، ج4 ص194–195).

وهذا يدُلُّ –حسب **السكَّاكي**– أن الأظفار المذكورة ليسَتْ أظفارا حقيقية، بل تَوَهَّمنا أنَّ للمنية أظفاراً. وهذه الأظفار صورة وهمية تُشبه صورة الأظفار الحقيقية. فالمستعار له هو الأظفار الوهمية، والمستعار منه هو الأظفار الحقيقية، واستُعِيرَ اسمُ الأظفار من الحقيقي وأُطلِق على الوهميّ. فاللَّفظُ المستعار هو أظفار. وهذا هو معنى الاستعارة التخييلية عند **السكَّاكي** أنها استعمالُ صورة وهمية شبيهةٍ بصورة حسية. وهي بهذا التحليل نَوْعٌ من الاستعارة التصريحية، لأنَّ اللفظَ نُقِلَ من معناه الأصلي لمعنى مُتخيَّل أي مُتوهَّم (لا ثُبُوتَ له في نفس الأمر). فهذه الاستعارة مجازٌ في اللفظ لا الإثبات (يُنظر: السكاكي، 1987م، ص 376–377). أيْ لفظ (أظفار) مجازي غير حقيقي، عَكْس باقي البلاغيين الذين يَرَوْن هذا اللَّفْظ حقيقيا، وإنما التخييل عندهم هو في إثبات الأظفار للمَنية مجازا إسناديا.

أمَّا فيما يخصُّ تلازم المكنية والتخييلية **فالسكَّاكي** لا يرى هذا التلازم، بل يرى أنَّ قرينة المكنية قد تأتي تخييلية أو تحقيقية أو حقيقة (يُنظر: المغربي، 1992م، ج4 ص220):

قد تكُون القرينة استعارة تخييلية كالمثال السابق (أظفار المنية)، لأن القرينةَ لَفظٌ مُستعارٌ من معنى حقيقيّ إلى معنى وهميّ.

وقد تكون استعارة تحقيقية، أي مُستعارة لأمرٍ محقَّقٍ كما ذكره في قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ﴾ [هود: 44]، وذلك أنه قال البَلْعُ استعارةٌ عن غور الماء في الأرض، وهو منقول مِنْ إدخال الطعام مِنْ الحَلْق إلى الجَوْف، وقال إنَّ الماء استعارة مكنية عن الغذاء الذي يأكله الحيوان، لأنَّ البَلْع إنما يُناسبُ بحسَبِ أصلِهِ الطعامَ.

وقد تكُون حقيقةً كما في (أنبَتَ الربيعُ البقلَ)، لأنَّ لفظَ الإنباتِ مُستَعْمَلٌ بمعناه الحقيقي، وليس فيه تخييلية ولا تحقيقية، والمجازُ إنما وقع في إسناد الإنبات إلى الربيع إسنادا مجازيا، وهذا عند جمهُور البلاغيين تخييل وليس عند السكاكي.

إذن فَقَرينة المكنية عند السكاكي قد تكُون مجازا وقد تكُون حقيقة، فإنْ كانت مجازا فهي إما استعارة تصريحية تخييلية وإما تصريحية تحقيقية، وإن كانت حقيقة فإسنادها غير حقيقي وهي من المجاز العقلي.

بيد أن السكاكي ينفرد عن الجميع في أن التخييلية قد تجيء بدون المكنية، إذ لما فَسَّر التخييلية باللفظ المنقول من مَعنى محقَّقٍ [المشبَّه به] إلى مَعنى مُتوهَّمٍ [المشبَّه] صَحَّ عنده أنْ تَستقلَّ هذه التخييلية عن المكنية، مثل: أظفار المنية الشبيهة بالأسد. فيتقرَّر بما ذكر أن التخييلية أَعَمُّ محلًّا عند **السكَّاكي** من المكنية (يُنظر: التفتازاني، 1992م، ج4 ص196).

المكنية عند الخطيب القزويني

مفهومها وتحليلها

ينفرِد **القزويني** عن البلاغيين في إخراج المكنية من المجاز إلى التشبيه. فالاستعارة المكنية عنده هي التشبيهُ المضمَرُ أركانُه سوى المشبَّهِ المدلولِ عليه بإثباتِ لازم المشبَّهِ به للمشبَّه (يُنظر: القزويني، 2003م، ص234).

إنَّ المعلومَ في دَرْسِ التشبيه أنَّ له أربعةَ أركان: المشبه، والمشبه به، وأداة التشبيه، ووجه الشبه. وأنه لا يصحُّ مُطلَقًا في التشبيه حَذْفُ أحَدِ طرَفَيْه (المشبّه، أو المشبّه به)، لكن يصحُّ حذف الأداة أو الوجه. فإذا حُذِفَتْ الأداةُ والوجهُ معاً، وبقِيَ الطرفان فقط، سُمِّي بالتشبيه البليغ. وهذا النوعُ من التشبيه يأتي في أشكالٍ نحوية متنوّعة، فقد يأتي المشبَّهُ به خبراً فنقول مثلا (الماءُ لُجَيْنٌ) واللُّجَيْن هو الفضة، وقد يأتي المشبَّه به وصفًا مثل (سال الماءُ اللُجَيْنُ)، أو حالاً (سال الماءُ لُجَيْناً)، أو اسما مجرورا (سال الماء مِنْ لُجَيْنٍ)، أو يُضافُ المشبَّه به إلى المشبَّه (سال لُجَيْنُ الماءِ). فكلّ أشكال التشبيه البليغ مذكورة الطرَفَيْن ذكرا صريحاً، ومحذوفة الأداة والوجه.

ويبدو أن **القزويني** يُضيف إليها شكلا جديدا. إذ جَعَلَ المكنية تشبيهاً مُضمَرَ الأركان الثلاثة (الأداة، والوجه، والمشبَّه به)، ولا يُذكر صريحاً إلا المشبَّه. وأمَّا الذي دلَّ على كَوْنِهِ مُشَبَّها وعلى وجود التشبيه فهو ذكرُ اللازم الخاصّ بالمشبَّه به وإثباتُه للمشبَّه. فكأنَّ المكنية عنده شَكْلٌ مِنْ أشكالِ التشبيه البليغ، أُضْمِرَ فيه المشبَّه به، ودُلَّ عليه بلازمِهِ المُثْبَتِ للمُشَبَّه.

وتحليل المثال السابق (أظفار المنية) عند **القزويني** أنَّ مدلوله نفسُ التشبيه المضمَر في النفس، لأنَّ إضافة نحو الأظفار في الاستعارة المكنية إنما كانت لأنها قرينةٌ على التشبيه النفسي، ولأنها تدلُّ على أنَّ الموتَ أُلحِقَ في النفس بالسبع، فاستحَقَّ أن يُضافَ لها ما يُضاف إليه من لوازمه، فإضافة الأظفار حينئذٍ مُناسبة لتدلَّ على التشبيه المضمر. والمنية عنده مُستعملة بمعناها الحقيقي وليس المجازي (يُنظر: الدسوقي، 1992م، ج4 ص207).

إشكالية مصطلح (الاستعارة) عند القزويني

رأينا أنَّ **القزوينيّ** انفرد عن البلاغيين بمفهومٍ خاصّ للاستعارة المكنية، إذ جعلها من التشبيه المُضمَر في النفس، وأخرجها من دائرة المجاز، كما أخرج التخييلية أيضا من المجاز اللغويّ لأنها ليست مجازا في اللَّفظ (وهذا على رأي الجمهور

في مفهوم التخييلية. ورأينا أنها مجازٌ عقلي وكان حقُّها أنْ لا تُسَمَّى استعارة) . فالمكنية والتخييلية عند **القزويني** ليسا بلفظَين بل هما فعلان من أفعال النفس، أحدهما التشبيه المضمر، والآخر إثبات لوازم المشبَّه به للمشبَّه.

ولكنْ ما دام أنَّ **القزويني** أخرج المكنية من المجاز كُلّيا، وجَعَلها من التشبيه، لماذا سَمّاها (استعارة مكنية) والاستعارة من المجاز؟ ومادام أخرجَ التخييلية من المجاز اللغويّ لأنها عنده مجاز عقليّ، لماذا سَمّاها (استعارة تخييلية) والاستعارة مجاز لغويّ؟.

لقد حاول بعضُ شُرّاح التلخيص الاعتذار عنه أنَّ تَسْمِية ذلك التشبيه المضمر بالاستعارة هو مُجَرَّد تسمية مجرّدة خالية عن المناسبة، وإطلاقُ (استعارة) على كلٍّ من التصريحية والمكنية والتخييلية إنما هو اشتراك لفظي فحسب. وقد يقال إنما سُمِّي ذلك التشبيهُ استعارة لأنه أشبهها في حقِّه، وهو ادِّعَاء دخول المشبَّه في جنس المشبَّه به؛ أي: أنه لما ذُكِرَت اللَّوازم وأُثبِتَت للمشبَّه دَلَّ ذلك على أنَّ المشبَّه ادَّعَى دُخُولَه في جنس المشبَّه به حتى استحَقَّ خواصَّه، وادِّعاءُ الدخولِ هو شأنُ الاستعارة، فسُمِّي ذلك التشبيهُ استعارةً لأجل ذلك (ينظر: الدسوقي، 1992م، ج4 ص150– 152).

وقد ردَّ **التفتازاني (ت 792هـ)** أن تفسير الاستعارة المكنية بما ذكره **القزويني** شيء لا مُستند له في كلام البلاغيين، ولا هو مبني على مناسبة لغوية؛ لأنَّ إضمارَ التشبيهِ ليسَ فيه نَقلُ لفظٍ إلى غير معناه حتى يكون مُناسِبا لأنْ يُسمَّى بالاستعارة كما يناسب نقل اللفظ الذي هو المجاز اللُّغوي (يُنظر: التفتازاني، 1992م، ج4 ص158). كما صرَّحَ **السُّبكي** (773هـ) أنَّ رأيَ الأكثرين على كَوْنِ الاستعارة المكنية مجازا (يُنظر: السبكي، 1992م، ج4 ص210).

مزاحمة المكنية للصور البيانية

إنَّ الصُّوَرَ البيانية في البلاغة العربية تدور بين التشبيهات والمجازات والكنايات، وقد اعتادت كتبُ البلاغة أنْ تشْرَحَ الصُّوَرَ مُنفردةً وتُعطي لكُلِّ صُورةٍ مثالَها وتحليلَها الخاصَّ به، فربما يظنُّ القارئ أنَّ الصورة الواحدة لا تقبل إلا تحليلا واحدا، في حين أنَّ الواقعَ اللغويَّ يسمحُ بتعدُّد التحليل. فكما قد نجد الصورة التي تقبل تحليلا واحدا لا غير، قد نجد أيضا الصورة التي تسمح بأكثر من تحليل.

بين المكنية والتصريحية التبعية

من الحالات التي ذكرها البلاغيون أنَّ كُلَّ استعارة تصريحية تبعية يوجد في قرينتها استعارة مكنية، فهي صورة واحدة تقبلُ أنْ تُحَلَّلَ بطريق المكنية، وأنْ تُحَلَّلَ بطريق التصريحية التبعية. أيْ لدينا صورة يتزاحَمُ فيها تحليلان: المكنية مع التصريحية التبعية (يُنظر: قلقيلة، 1992م، ص73).

ففي قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا سَكَتَ عَن مُّوسَى الْغَضَبُ أَخَذَ الْأَلْوَاحَ وَفِي نُسْخَتِهَا هُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ [الأعراف: 154]، موضعُ (سَكَتَ الغَضَبُ) قد يكون:

- استعارة تصريحية تبعية: باعتبار تشبيه انتهاء الغضب بالسكوت. المستعار له هو انتهاء الغضب محذوف، والمستعار منه هو السكوت مذكور (أي استُعير السكوت ثمّ اشتُقّ منه الفعل سكت).
- أو استعارة مكنية: باعتبار تشبيه الغضب بإنسان. المستعار له هو الغضب مذكور، والمستعار منه هو الإنسان محذوف ورُمز إليه بلازمه الفعل سكت.

لكنّ جمهور البلاغيين نبَّهوا على أنَّ الاستعارة إذا أُجْرِيَتْ في واحدةٍ منهما امْتَنَعَ إجراؤها في الأخرى. فهما لا يجتمعان على الإطلاق، بسبب أنَّ قرينة المكنية لابدّ أنْ تكون لفظًا بمعناه الحقيقي وإسناده إلى المشبّه هو التخييل عندهم كما ذكرنا. أي إنَّ شرط تحقيق المكنية أنْ تكون القرينة بمعناها الحقيقي، ولا وجود للمكنية إذا كانت القرينة بمعنى مجازيّ.

فقولنا مثلاً (زَأَرَ زيد) هو أيضا يقبل التحليلَيْن: المكنية، والتصريحية التبعية.

- فهو مكنية باعتبار تشبيه زيد بالأسد، ثم حُذف الأسد ورُمز إليه بلازمه زَأَرَ.
- وهو تصريحية تبعية باعتبار تشبيه الصراخ بالزئير، ثم حُذف الصراخ، واشتُقّ من الزئير زَأَرَ.

فإنْ اعتبرنا الصورة استعارة مكنية (تشبيه زيد بالأسد) فهذا بالنظر إلى أنّ (زأر) حقيقيّ. ولما كان الفعل (زأر) حقيقيا كان إسناده إلى (زيد) هو إسناد مجازيّ، وهو الاستعارة التخييلية، ولذلك قال البلاغيون إنَّ المكنية والتخييلية متلازمان. أي لابدّ لكُلِّ مكنيةٍ قرينةٌ تخييلية، وحتى تتحقَّقَ التخييلية لابدَّ أنْ يكون لازمُ المشبَّه به مُستعملاً بمعناه الحقيقي.

وإنْ اعتبرنا الصورة استعارة تصريحية تبعية (تشبيه الصراخ بالزئير) فهذا بالنظر إلى أنَّ (زأر) مجازيّ بمعنى الصراخ. وحينها سيكون الإسنادُ إلى زيدٍ إسنادًا حقيقيا، أي لا وجود حينئذٍ للاستعارة التخييلية. وإن غابت التخييلية فلا وجود للمكنية لأنهما متلازمين.

بعبارة أخرى: إذا حَلَّلْنا صورة (زأر زيد) على أنها مكنية وَجَبَ وُجُودُ التخييلية، أمَّا إنْ حَلَّلْناها على أنها تصريحية تحقيقية فلا وجود لمكنية ولا تخييلية. هذا هو رأي البلاغيين في هذا النوع (ينظر: الدسوقي، 1992م، ج4 ص162).

فامتنع الجمعُ بين تحليل المكنية وتحليل التصريحية التبعية بسبب أنَّ جمهور البلاغيين اشترطوا تلازم المكنية والتخييلية. باستثناء **الزمخشريّ (ت 538هـ)** الذي خالفهم في هذا الشرط.

فالزمخشريّ تابَعَ الجمهورَ في مفهوم المكنية ومفهوم التخييلية، غير أنه لم يتابِعْهُمْ في ضرورة التلازم بينهما. فهو يرى أنّ قرينة المكنية قد تأتي تخييلية كـ (أظفار المنية)، وقد تأتي تصريحية كـ(زأر زيد). لذلك صَحَّ عنده اجتماعُ التَّحْلِيلَيْن معاً في (زأر زيد): تحليل المكنية في تشبيه زيد بالأسد، وتحليل التصريحية التبعية في تشبيه الصراخ بالزئير. فهو لا يمنع اجتماعَهُمَا معًا (ينظر: الزمخشري، 1986م، ج1 ص119–120).

بين المكنية والمجاز العقلي

قد يحدُثُ أنْ يلتقي تحليلُ المكنية بتحليل المجاز العقلي، فتحتمل الصورةُ الواحدة تحليلَيْن كلاهما صحيحٌ من الناحية النظرية، غيرَ أنَّ أحدَهما أنْسَبُ من الآخر من الناحية السياقية.

فمثلاً عبارة (غَضِبَتْ الجزائرُ) محتملةٌ للحالَتَيْن:

- فقد تُقال في سياقٍ يتحدَّثُ عن غضب الشعب الجزائري، وبَدَلَ أنْ يُسنَدَ الفعل (غَضِبَ) لفاعله الحقيقي (الشعب) أُسْنِدَ لمكان حدوث الغضب (الجزائر) مجازا عقليا إسناده مكانيّ.
- وقد تُقال في سياقٍ شعريّ يتحدَّث فيه الشاعرُ عن وطنه الجزائر، فيُشَخِّصُهُ ويُعامله مُعاملة العاقل. أي إنَّ الجزائر صارت تُشبه الإنسان الذي يغضب، ثم حُذف المشبّه به ورُمز إليه بلازمه الغضب، على طريق الاستعارة المكنية.

ولا شكَّ أنَّ المتكلِّمَ يقصدُ معنىً واحدا بكلامه، فإنْ عُلِمَ قَصْدُ المتكلِّمِ كان هو الاختيارُ الصوابُ من الاحتمالات الدلالية. أمَّا إنْ خَفِيَ قَصْدُهُ لدى السامع فيُعمَدُ إلى الرجحان باعتبار قرائن السياق الدالَّة على أنَّ المتكلّم قَصَدَ هذه الدلالة دون غيرها. وكانت هذه طريقة البلاغيين القُدامى حِينما تَخفى القَصدية وتكثُرُ الدلالات، ويُصرّحون بأنَّ قصدَ المتكلّم هو

الغاية إنْ كان معلوما، وإلّا فينبغي الاستنادُ إلى السياقِ واستنطاقِ قرائنه لمعرفة المعنى الموافق لقصد المتكلّم، هذا المعنى الذي قد يكون الحاملُ إليه أنّه مُطابق لذَوْقِ المتكلّم وطَبعِهِ، أو ربما لوجود الحُسن فيه أكثر من غيره. وإدراكُ وجود الحُسنِ إنما المحكّمُ فيه الذَّوْقُ السليم وصفاءُ القريحة (ينظر: المغربي، 1992م، ج3 ص422).

ولكنْ بناءً على ما سبق، ها هنا سؤالٌ قد يُطرح: هل كُلُّ استعارةٍ مكنيةٍ هي مجازٌ عقليّ؟، أو بعبارةٍ أخرى: هل كُلَّما احتُمِلَ تحليلُ الاستعارة المكنية احتُمِلَ معه تحليلُ المجاز العقليّ؟.

والإجابة هي كَلَّا، هذا التعميم غير صحيح. لأنَّ نماذج الاستعارة المكنية والمجاز العقلي تأتي على ثلاث حالات، كما يلي:

الحالة الأولى: بعض النماذج استعارة مكنية وليست مجازا عقليا

إذا تأمَّلْنا تعريفَ المجاز العقليّ المبنيَّ على إسناد الفعل (أو ما في معناه) إلى غير صاحبه الحقيقي، وَجَدْنا الشرطَ الأساسي فيه وجودَ ملابسةٍ بين الفعل وفاعله الجديد، وهي علاقاته الستَّة الشهيرة: السببية والزمانية والمكانية والمصدرية والفاعلية والمفعولية (القزويني، 2003م، ص32).

وإذا تأمَّلْنا تعريفَ الاستعارةِ المكنيةِ المبنيَّ على تشبيهٍ بين طَرَفَيْن حُذِف مِنهما المشبَّه به وبقِيَ أَحَدُ لوازمه مُسنَدًا إلى المشبَّه، لاحَظنا أنَّ الأصلَ فيه هو التشبيه، لكِنْ يوجد فيه أيضاً إسنادُ الفعلِ (أو ما معناه) إلى غير صاحبه، وهذا الذي سمَّاه البلاغيون الاستعارة التخييلية، وجعلوها قرينةً للمكنية وملازمةً لها لا تنفصل عنها (وهو ما شرحناه سابقاً تحت عنوان: قرينة المكنية عند الجمهور). فالمثال (زأر زيد): في تشبيهِ زيد بالأسد وحَذْفِ الأسد وبقاءِ أحَدِ لوازمه هو استعارة مكنية. وفي إثبات الفعل زأر إلى زيد هو استعارة تخييلية. فهذا الأخير مجاز في الإثبات، والتسمية المناسبة له هو المجاز العقلي وليس الاستعارة، لأنَّ الاستعارة مجازٌ في اللَّفْظ لا الإثبات.

واقتراحنا أنْ يُقال: في تشبيه زيدٍ بالأسد وحَذْفِ الأسدِ استعارةٌ مكنية، وفي إثباتِ الزئير لزيدٍ مجازٌ عقليّ علاقته التخييلية. أي: سيكون لدينا استعارة مكنية ومجاز عقلي معاً، وحينها سَيَصِحُّ القول إنَّ كُلَّ استعارةٍ مكنيةٍ معها مجازٌ عقليّ (معها مجاز عقلي وليست هي مجاز عقلي).

لكن كُتب البلاغة لا تُصرّح بوجود مجاز عقلي مُصاحب للاستعارة المكنية أو لا تُسمّي قرينة المكنية مجازا عقليا، فكُلُّها تذكر في آخر تحليل المكنية أنَّ إثباتَ لازمِ المشبَّهِ به للمشبَّهِ هو استعارة تخييلية. ربّما يرجع سبب ذلك أنَّ العلاقة هنا بين الفعل وفاعله الجديد ليسَتْ من العلاقاتِ الستة للمجاز العقليّ.

والحاصلُ أنَّ بعض النماذج مثل (زأر زيد) هي استعارة مكنية، وأمَّا قرينتها فهي عند البلاغيين استعارة تخييلية ولا يُسَمُّونها مجازا عقليا.

الحالة الثانية: بعض النماذج مجاز عقليّ وليست استعارة مكنية

يوجد بعضُ النماذج لا تقبلُ إلا تحليل المجاز العقلي، ولا تقبلُ تحليلاً آخر غيره. وهذا مثل: (بنى الملكُ المدينة)، فالألفاظُ هنا مُستعملةٌ بمعناها الحقيقي: الفعل بنى بمعناه الحقيقي، ولفظ الملك بمعناه الحقيقي، ومع أنَّ إسناد البناء إلى الملك غير مستحيل عقلاً، غير أنه ممتنعٌ عادةً وعُرفاً (يُنظر: القزويني، 2003م، ص37)، فكانت قرينةُ امتناع بناءِ الملكِ عادةً وعُرفاً هي التي صَرَفَتْ إسنادَ البناءِ إلى الملكِ من الحقيقة إلى المجاز. فكان الإسناد مجازيا لأنَّ العقلَ فهِمَ بحُكم العادة أن الملك ليس هو الباني الحقيقي بل هم العُمّال الذين أمرهم، فكان التركيب على هذا مجازا عقليا علاقته السببية.

وكما رأينا فعبارة (بنى الملك المدينة) ليس فيها أيُّ رائحةٍ للتشبيه كي يُحتَمَلَ وجود الاستعارة المكنية أو غيرها. وهذا هو رأيُ جمهور البلاغيين المعمول به.

وهنا نُنَبِّه إلى أنَّ **السكَّاكي** يخالفُ جمهورَ البلاغيين ويرى صِحَّة تحليلِ كُلِّ أمثلةِ المجاز العقلي على أنها استعارةٌ مكنيةٌ بتشبيه المسند إليه المجازي بالمسند إليه الحقيقي.

إذ رأى **السَّكَّاكي** أنَّ كُلَّ أمثلة (المجاز العقلي) نستطيعُ إدراجَهَا ضِمْنَ (الاستعارة المكنية). فالمثال (هزمَ الأميرُ العدوّ) هو كما نعلَم مجازٌ عقلي علاقتُه السببية، لأننا لم نُسنِدِ الفعل (هزم) إلى فاعله الحقيقي (الجُـند)، بل أسندناه إلى السبب وهو (الأمير) الذي قاد الجُـند وخطَّطَ لهم. ولكنَّنا حَسْبَ **السكَّاكي** نستطيعُ تحليلَهُ على طريقَتِهِ في المكنية بالشَّكْلِ التالي (يُنظر: السكاكي، 1987م، ص401):

نقول: شَبَّهْنا (الفاعل غير الحقيقي: الأمير) بـ(الفاعل الحقيقي: الجُـند). واستُعيرَ اسمُ المشبّه (الأمير) لذلك المشبّه به (الجُند). فَصَحَّ بذلك أنه قد أُطلِقَ اسمُ المشبَّه (وهو الأمير) الذي هو أحدُ الطرفين، وأُريدَ به المشبَّه به (وهو الجُند) الذي هو الطرف الآخر. ولما أطلقناه عليه أثبتنا له ما يخصُّ الجُند وهو الهزم.

وبعبارةٍ موجزة: أُفرِدَ (الأمير) بالذكر مُرادا به (الجُند) بقرينة نسبة (الهزم) إليه الذي هو من لوازم الجُند.

فالمشبَّه: الفاعل غير الحقيقي (الأمير).

والمشبَّه به: الفاعل الحقيقي (الجُـند)، وقد رُمِز إليه بلازمه (هزم).

والمستعار: هو لفظ (الأمير).

والجامِعُ بَيْنَ الطَّرَفَيْن: المشابهة بين المسند إليه الحقيقي والمسند إليه المجازي في تعلُّق الفعل بكُلٍّ منهما.

وبهذا الشكل يُحلِّلُ **السكَّاكي** كُلَّ أَمثِلَة المجاز العقلي، يُحلّلها بطريقة الاستعارة المكنية. واقترَحَ أنْ يُلْغَى المجازُ العقلي اكتفاءً بالاستعارة المكنية، وبهذا يُصْبِحُ المجازُ عنده لُغويًّا فقط (يُنظر: السكاكي، 1987م، ص401).

غيرَ أنَّ البلاغيين رفَضُوا رأْيَ **السكاكي**، وأبقَوْا المجازَ العقلي قَسِيمًا للُّغوي. واعترض عليه **القزويني** بِعِدَّة اعتراضات (يُنظر: القزويني، 2003م، ص38).

الحالة الثالثة: بعض النماذج محتملة للمكنية وللمجاز العقلي

وهو ما ذكَرناه سابقاً، عن مثال (غَضِبَت الجزائر)، فقد يصدُفُ أنْ توجَدَ نماذجُ يصحُّ تحليلُها تحليلَ المجاز العقلي، ويصحُّ أيضا تحليلُها تحليلَ الاستعارة المكنية. فهي أمثلة محتملة للتحليلَيْن.

فهذا المثال يصحُّ في سياقٍ معيَّنٍ أنْ يكونَ مجازاً عقليا باعتبار إسناد الفعل إلى مكانه بَدَلَ إسناده إلى فاعله الحقيقي. وَيَصِحُّ في سِيَاقٍ مُغَايِرٍ أنْ يكُون استعارة مكنية باعتبار تشبيه الجزائر بإنسان غاضب.

بل إنَّ لهذا المثال تحليلا ثالثا تسمَحُ به قواعد علم البيان، وهو المجاز المرسل ذو العلاقة المحلّية، وذاك باعتبار أن يكون لفظ (الجزائر) مستعملا بمعنى (الشعب)، فهو لفظ مجازيّ لم يُقصَد منه حقيقته (المحلّ) بل قُصِد مَنْ يحلّ فيه (الشعب). أي ذُكر المحلّ وقُصد مَنْ يحلّ فيه.

خاتمة

في ختام هذا البحث سنوجز أهمَّ نتائجه في النقاط التالية:

–اختلف البلاغيون في مفهوم الاستعارة المكنية على ثلاثة آراء، رأيٌ للجمهور، ورأيٌ للسكاكي، ورأيٌ للقزويني.

–أما الجمهور فكان عندهم المشبَّه به المحذوف هو اللفظ المستعار المستَعمَل في غير ما وُضعَ له. وهذا يطابق تعريف الاستعارة. إلا أنَّ مفهومهم للاستعارة التخييلية (قرينة المكنية) يخالفها. وذلك أنهم يجعلون التخييلية مجازا في الإثبات، ثم يُسَمُّونها استعارة. فكانَ الأَوْلى أنْ تُلْغَى تسمية الاستعارة التخييلية، وتُغيَّر بالمجاز العقلي ذي العلاقة التخييلية.

–وأمَّا السكَّاكي فكانت مَفَاهيمُهُ للمكنية أو التخييلية أكثر الآراء استقامةً مع تعريف الاستعارة. وقد خالف الجمهور وجَعَلَ لفظ المشبّه هو اللفظ المستعار المستعمل في غير ما وُضِعَ له. باعتبار ادِّعَاء دخول المشبّه في جنس المشبّه به، ليتكوَّنَ منهما شيْءٌ ادِّعَائيٌّ مزيجٌ استُعيرَ له اسمُ المشبّه. وبالنسبة للتخييلية قرينةِ المكنيةِ فهي تقع في لازم المشبَّه به. وهذا اللازم صورة وهمية شبيهة بصورة حقيقية. وقد استُعير لفظُ المشبّه به من الحقيقي وأُطلِقَ على الوهمي. ولعلّ تحليلَ **السكَّاكي** بمصطلحات الادِّعاء والوهم أكثر التحليلات فاعليةً في مقاربة النصوص الشعرية الحديثة، الموغلة في متاهات الغموض والإبهام.

–وأمَّا القزويني فقد جَعَلَها ضَرْباً من ضروب التشبيه النفسي المضمر الأركان سوى المشبَّه. فكان الإشكال حينها في تسميتها (استعارة). كحال التخييلية التي تابع فيها الجمهور.

–ولعلَّ مِنْ أهمِّ ميزاتِ الاستعارة المكنية هذا التنوُّعَ في رؤية البلاغيين التشريحية، والاختلافَ في تحديدِ عناصر تشكيلها، وبنياتها التصويرية التي تُمثِّل اللبنات الأساسية في تركيبها المجازي.

–وممّا يميِّزُ الاستعارة المكنية أيضاً كونها كثيراً ما تُزاحم صُوَرا أخرى في التحليل البياني. فيتزاحمُ تحليلان بيانيان: أحدهما تحليل المكنية، والآخر تحليل صورة مغايرة. كالتصريحية التبعية أو كالمجاز العقلي.

–أمّا بين المكنية والتصريحية التبعية فقد قرَّرَ جمهور البلاغيين أنَّ كُلَّ استعارة تصريحية تبعية يوجد في قرينتها استعارة مكنية، فهي صورة واحدة تقبلُ أنْ تُحَلَّلَ بطريق المكنية، وأنْ تُحَلَّلَ بطريق التصريحية التبعية. لكنّهم نبَّهوا على أنَّ الاستعارةَ إذا أُجْرِيَتْ في واحدةٍ منهما امْتَنَعَ إجراؤها في الأخرى. فهما لا يجتمعان على الإطلاق. بسبب أنّ المكنية لابدّ أن تلازمها التخييلية. باستثناء **الزمخشريّ** الذي لم يتابِعْهُمْ في ضرورة التلازم بينهما. فكان لا يمنع اجتماع تحليل المكنية مع تحليل التصريحية التبعية.

–وأمَّا بين المكنية والمجاز العقلي فَهُمَا على ثلاثة أحوال:

الأوّل: بعضُ النماذج استعارة مكنية وليست مجازا عقليا، فرغم أنَّ البلاغيين يقرّون أنّ قرينة المكنية مجاز في الإثبات فإنهم يُسمّونها استعارة تخييلية، ولا يُسَمّونها مجازا عقليا.

الثاني: بعضُ النماذج مجاز عقليّ وليست استعارة مكنية، وهذا على رأي الجمهور. وقد خالفهم **السكَّاكي** واقترح أن يُدْرَجَ المجاز العقلي ضِمْنَ الاستعارة المكنية.

الثالث: بعضُ النماذج محتملة لهما، وهذا تَبَعًا للسياق الذي يجري فيه الكلام. فالنموذجُ المحتَمِل يختلفُ تحليلُهُ باختلاف السياق المشتَمِل.

لمحة حول الكاتب

الدكتور شعيب يحيى أستاذ البلاغة العربية في قسم اللغة والأدب العربي، بكلية الآداب واللغات والفنون، جامعة سعيدة "الدكتور مولاي الطاهر" دولة الجزائر. حصل على الدكتوراه من جامعة أبي بكر بلقايد ولاية تلمسان تخصص بلاغة

وأسلوبية، والتأهيل والأستاذية من جامعة سعيدة "الدكتور مولاي الطاهر" ولاية سعيدة، وهو رئيس فرقة بمخبر اللسانيات والترجمة، وعضو في هيئة تحرير مجلة الإشعاع العلمية الدولية المحكّمة، بالجامعة ذاتها. ومحكّم لبعض المجلات الدولية المحكّمة. نشر عِدّة مقالات وبحوث متخصّصة في التراث البلاغي، في مجلات عربية محكّمة. وقد شارك في تدريس موادّ متنوعة على مستوى الليسانس والماستر، وقام بالإشراف على كثير من الرسائل الجامعية.

رقم الأوركيد: https://orcid.org/0000-0001-5388-9243

التمويل: هذا البحث غير ممول.

شكر وتقدير: لا ينطبق.

تضارب المصالح: يعلن المؤلفون عدم وجود أي تضارب في المصالح.

الأصالة: هذه البحث عمل أصلي.

بيان الذكاء الاصطناعي: لم يتم استخدام الذكاء الاصطناعي أو التقنيات المدعومة بالذكاء الاصطناعي.

المراجع

القرآن الكريم.

التفتازاني، سعد الدين. (1992). مختصر السعد على تلخيص المفتاح، من كتاب شروح التلخيص، ط4. بيروت: دار الهادي.

الدسوقي، محمد بن أحمد بن عرفة. (1992). حاشية الدسوقي على شرح السعد، من كتاب شروح التلخيص، ط4. بيروت: دار الهادي.

الزمخشري، محمود بن عمر. (1986). الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل، أربعة أجزاء، ط3. بيروت: دار الكتاب العربي.

السبكي، بهاء الدين. (1992). عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، من كتاب شروح التلخيص، ط4. بيروت: دار الهادي.

السكاكي، أبو يعقوب يوسف. (1987). مفتاح العلوم، ضبطه وعلّق عليه: نعيم زرزور، ط2. بيروت: دار الكتب العلمية.

الشعراء الهذليون. (1965). ديوان الهذليين، ترتيب وتعليق: محمَّد محمود الشنقيطي، دط. القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر.

القزويني، الخطيب. (2003). الإيضاح في علوم البلاغة – المعاني والبيان والبديع، وضع حواشيه إبراهيم شمس الدين، ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

قلقيلة، عبده عبد العزيز. (1992). البلاغة الاصطلاحية، ط3. القاهرة: دار الفكر العربي.

محمد غاليم. (1987). التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم، ط1. المغرب: دار توبقال للنشر.

مصلوح، سعد. (2003). في البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية – آفاق جديدة، ط1. الكويت: مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت.

مطلوب، أحمد. (1983). معجم المصطلحات البلاغية وتطوُّرها، دط. العراق: مطبعة المجمع العلمي العراقي.

المغربي، ابن يعقوب. (1992). مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح، من كتاب شروح التلخيص، ط4. بيروت: دار الهادي.

الاستشهاد بالمقال

شعيب يحيى .(2025) . البنية التصويرية للاستعارة المكنية وإشكاليتها عند البلاغيين. *مجلة أطراس*، *6*(1)، 602-614